

Distr.: General
22 January 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السادسة عشرة

فيينا، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

الاتجاهات العالمية في مجال الجريمة وتدابير مواجهتها: توحيد
جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول
الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

الاتجاهات العالمية في مجال الجريمة وتدابير مواجهتها: توحيد
جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول
الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

مذكرة من الأمانة

ملخص

تشتمل هذه المذكرة على موجز يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات
والجريمة في مجال جمع البيانات المتصلة بالجريمة، وتشير على وجه الخصوص إلى دراسة الأمم
المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. وتستعرض المذكرة
أيضا الأنشطة التي جرت في عام ٢٠٠٦ في مجال تقييم الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار
بالأشخاص والفساد.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** E/CN.15/2007/1

050307 V.07-80302 (A)



المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|-------------------------------------------|
| ٣ | ٦-١ | أولاً- مقدّمة |
| ٦ | ٨-٧ | ثانياً- الجريمة المنظمة عبر الوطنية |
| ٦ | ١٠-٩ | ثالثاً- الفساد |
| ٧ | ١٦-١١ | رابعاً- اتجاهات الجريمة التقليدية |
| ١٢ | ١٨-١٧ | خامساً- استنتاجات |

أولا - مقدّمة

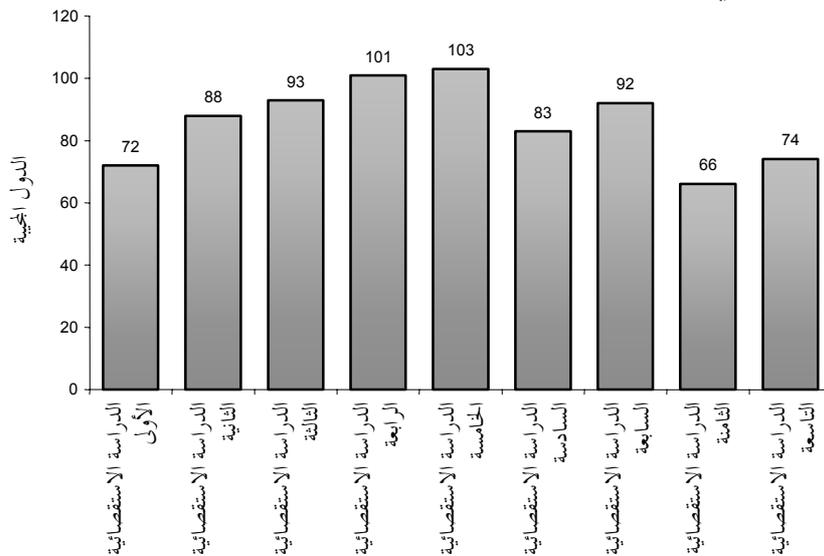
١ - يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، عملاً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٨٤ و ١٨/١٩٩٠، بجمع إحصاءات عن الجريمة عبر دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. وقد اتخذت تلك الإحصاءات أساساً لإعداد تقارير منتظمة عن أحوال الجريمة والعدالة عبر العالم (A/CONF.203/3 و A/CONF.187/5).

٢ - تصدر دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية حالياً مرة كل سنتين. وأجريت أحدث دراسة في الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، وهي دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية التاسعة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، وأتاحت معلومات عن الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٣

و ٢٠٠٤. وردت ٧٤ دولة على الاستبيان الخاص بالدراسة الاستقصائية التاسعة، وهي نسبة تقل عن ٤٠ في المائة من الدول الأعضاء. ولئن كان هذا يمثل تحسّناً مقارنة بالدراسة الثامنة (انظر الشكل الأول)، فلا تزال معدلات الاستجابة غير كافية لإجراء تقييم يستند إلى الأدلة ورصد سياسات منع الجريمة وتطويرها على الصعيد الدولي. أما المعلومات الواردة عن البلدان النامية خصوصاً فهي محدودة جداً، مما قد يعطي صورة عامة مشوهة عن اتجاهات الجريمة، التي تنصّبها البلدان المجهّزة على نحو أفضل من غيرها لتقدم معلومات دقيقة عن الجريمة والعدالة الجنائية.

الشكل الأول

عدد الدول المجيبة عن دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية



٣- وأكد ممثلو عدد من البلدان، خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، على الحاجة إلى زيادة معدلات الاستجابة لاستبيان الدراسة الاستقصائية.^(١) وقد يقتضي ذلك بناء القدرات اللازمة وتقديم تدريب خاص بإعداد الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية باستخدام المعايير والأساليب المقبولة دولياً.^(٢)

٤- وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٣/٢٠٠٥، المعنون "تعزيز الإبلاغ عن الجريمة"، الأمين العام بالدعوة إلى انعقاد فريق من الخبراء مفتوح العضوية للنظر في سبل ووسائل تحسين جمع البيانات وإجراء البحوث والتحليل فيما يتعلق بالجريمة. وعُقد الاجتماع في فيينا من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وحضره ١٥ خبيراً من ١٣ بلداً، ومراقبون عن معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومنظمة الصحة العالمية والمفوضية الأوروبية والإنتربول.^(٣)

٥- وبناء على توصيات فريق الخبراء، اتخذ المكتب إجراءات في المجالات التالية:

(أ) صياغة خطة لرفع معدلات الاستجابة لدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية، بما في ذلك تحليل أنماط الإجابة واستقصاء مستخدمي تلك الدراسة؛^(٤)

(ب) تحليل مُركِّز لبيانات الدراسة الاستقصائية، لتوفير المعلومات عن اتجاهات الجريمة للدراسات التي يجريها المكتب في مجال المخدرات والجريمة؛^(٥)

(ج) تحديد المؤشرات الرئيسية للجريمة التقليدية واستحداث مؤشرات للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك وضع تعاريف مناسبة لأغراض جمع البيانات، ومؤشرات جديدة لهذا النوع من الجرائم؛

(د) مراجعة الأداة المستخدمة حالياً في جمع البيانات لدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية، ووضع أدوات استقصائية تتماشى مع توصيات فريق الخبراء ومشاورات المتابعة؛

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ١٠ والتصويب (E/2006/30) و Corr.1)، الفقرة ٢١.

(٢) دليل وضع نظام لإحصاءات العدالة الجنائية، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.XVII.6).

(٣) عُرض تقرير الاجتماع (E/CN.15/2006/4) على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الخامسة عشرة.

(٤) يجري إعداد استقصاء المستخدمين. ويمكن تحميل الاستمارة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (http://www.unodc.org/unodc/en/crime_survey_ninth.html#survey).

(٥) مثل الدراستين المقبلتين اللتين سيجريهما المكتب عن الجريمة والمخدرات والتنمية في أمريكا الوسطى والكاريبية وعن الجريمة والاستقرار في جنوب شرق أوروبا والبلدان المتضررة.

- (هـ) العمل على تحسين نشر النتائج عبر استحداث أداة على الإنترنت؛⁽⁶⁾
- (و) بناء القدرات على جمع البيانات والإبلاغ عنها، بما في ذلك تشجيع الدراسات الاستقصائية للإيقاع بالضحايا،⁽⁷⁾ بناء على طلب الحكومات المهتمة.
- ٦- وقد بُدلت جهود للمشاركة في العمل المنهجي الحالي الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الأخرى والجاري على الصعيد الإقليمي. وأصدر المكتب بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) دليل قياس مؤشرات قضاء الأحداث⁽⁸⁾ (*Manual for the Measurement of Juvenile Justice Indicators*). وتعاون المكتب واللجنة الاقتصادية لأوروبا على وضع مبادئ توجيهية إقليمية لإعداد الدراسات الاستقصائية المتعلقة بموضوع الإيقاع بالضحايا؛ وإنشاء فرقة عمل لإعداد دليل عن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالضحايا.⁽⁹⁾ وشارك المكتب في أنشطة الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بصفته عضواً في فرقة العمل التابعة للمكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية، بشأن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية والإيقاع بالضحايا، وبصفته عضواً في فريق الخبراء الذي أنشأته المديرية العامة لشؤون العدل والحرية والأمن التابعة للمفوضية الأوروبية، بشأن جمع معلومات قابلة للمقارنة عن الجريمة والإيقاع بالضحايا داخل الاتحاد الأوروبي. وأخيراً، شارك المكتب أيضاً في عمل الاتحاد الأوروبي المنهجي المتعلق بوضع نموذج لجمع البيانات عن العنف الموجه ضد القاصرين، بما في ذلك الاتجار بهم.⁽¹⁰⁾

(6) تم استحداث أداة للإبلاغ على الإنترنت ويجري حالياً تجريبها داخل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(7) انظر، على سبيل المثال، مشروع المكتب عن "جمع البيانات المتعلقة بمشاكل المخدرات والجريمة والإيقاع بالضحايا وتحليل اتجاهاتها في أفريقيا" (A/60/6) (الباب ٣٤) الذي وافقت الجمعية العامة على تمويله من حساب التنمية في عام ٢٠٠٦، ويهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية القائمة بتدريب أفرادها ومساعدتها على إجراء دراسات استقصائية للضحايا وإنشاء نظام لجمع المعلومات وتحليلها بشأن المخدرات والجريمة. ويعتبر المشروع أحد مكونات مبادرة المكتب المعنونة "بيانات من أجل أفريقيا".

(8) متاح على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (http://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/06-55616_ebook.pdf).

(9) عقد في فيينا، من ٢٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، اجتماع فريق الخبراء المعني بإحصاءات الجريمة، بتنظيم مشترك بين المكتب واللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE/CES/2006/4/Add.3). ويضطلع المكتب واللجنة بتنسيق العمل التحضيري بشأن مشروع الدليل، بالتشاور مع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين (ECE/CES/2006/2).

(10) كان هذا النشاط جزءاً من المشروع المتعلق بصياغة نموذج وخطة لجمع المعلومات الإحصائية وتحليلها، لفائدة الاتحاد الأوروبي، بشأن الأطفال المفقودين والمستغلين جنسياً والاتجار بالبشر (مشروع SIAMSECT)، في إطار برنامج DAPHNE التابع للمفوضية الأوروبية.

ثانياً - الجريمة المنظمة عبر الوطنية

٧- أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تقريراً معنوناً "الاتجاهات العالمية في مجال الاتجار بالأشخاص"،⁽¹¹⁾ يستند إلى معلومات عن الاتجار بالأشخاص جُمعت على مدى سنتين. ويهدف التقرير إلى تقييم المعلومات المتاحة بشأن الدروب المستخدمة للاتجار بالأشخاص وتسليط الضوء على سمات ضحايا هذا الاتجار والقائمين به. ولا يقدم التقرير معلومات عن نطاق هذا الاتجار وحدته، وإنما يقوم فقط بالكشف عن معلومات واردة عن مصادر حكومية دولية وحكومية وغير حكومية. وتكمن قيمته، بوصفه أداة للبحث، في عمله على تقييم المعلومات الواردة بشأن الاتجار بالبشر على نطاق عالمي.

٨- واكتمل في عام ٢٠٠٦ إنجاز دراسة عن دور الجريمة المنظمة في تجارة تهريب المهاجرين المربحة من أفريقيا إلى أوروبا بعنوان الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا.⁽¹²⁾ وتُستهل هذه الدراسة بإلقاء نظرة على حجم السوق المحتملة للجريمة المنظمة، بما في ذلك تقديرات عن عدد المهاجرين غير الشرعيين. وتعطي الدراسة لمحة شاملة عن المسالك الخاصة التي يستخدمها المهربون، تشمل تحليلاً لأكثر البلدان تضرراً من هذه الظاهرة. وتحتوي الدراسة على تقديرات بشأن المبالغ المالية التي يمكن أن تروج في تلك السوق.

ثالثاً - الفساد

٩- جرى إعداد استبيان ومنهجية للدراسات الاستقصائية الدولية الموحدة للجريمة والفساد في المنشآت التجارية، استناداً إلى دراسات استقصائية سابقة وفي إطار اتفاق حديث للتعاون بين المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ويشمل الاستبيان الرشوة والفساد والاحتيال والابتزاز وعدة أشكال أخرى من الجرائم التي تؤثر في الأعمال التجارية والصناعية. وقد أجريت دراسات استقصائية نموذجية في بلغاريا وكندا لعينة صغيرة من مجموعات من المنشآت التجارية. ولم تهدف الدراسات إلى تقديم تقديرات عن معدلات الانتشار، وإنما سعت فقط إلى تجريب المنهجية والاستبيان في سياقات مختلفة. وحُللت النتائج بغية تحسين المنهجية وتقييم متوسط المدة

(11) متاح على الموقع الشبكي للمكتب - http://www.unodc.org/unodc/en/trafficking_persons_report_2006-04.html

(12) متاحة على الموقع الشبكي للمكتب http://www.unodc.org/pdf/research/Migration_Africa.pdf

التي تستغرقها المقابلات. وتُنفذت دراسة استقصائية مكتملة في الرأس الأخضر، لأول مرة في عام ٢٠٠٦،⁽¹³⁾ باستخدام الصيغة النهائية الموحدة للمنهجية والاستبيان.

١٠- واضطلع بمزيد من أنشطة جمع البيانات في إطار برنامج التعاون التقني للمكتب. وأصدر المكتب، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تقريراً عن التقييم التقني بعنوان تقييم نزاهة نظام العدالة وقدراته في ثلاث ولايات نيجيرية.⁽¹⁴⁾ وصدر في آذار/مارس ٢٠٠٦ تقرير مماثل بعنوان تقييم نزاهة قطاع العدالة في مقاطعتين إندونيسيتين.⁽¹⁵⁾ وقد أجري التقييمان عبر جمع بيانات أولية استناداً إلى استقصاء أوساط القضاء والحامين والسجناء والقائمين بالأعمال التجارية. ويقيس التقييمان خطورة التجارب التي عاشها المعنيون فيما يتعلق بممارسات الفساد داخل المحاكم وأنماط تلك التجارب.

رابعاً- اتجاهات الجريمة التقليدية

١١- تستند المعلومات المتاحة عن الجريمة التقليدية إلى بيانات جمعت من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. ويورد الشكل الثاني الاتجاهات الملحوظة في فئات منتقاة من الجرائم المسجلة لدى الشرطة في بلدان أنجزت بشكل متسق دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية في الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤. وينبغي الإشارة إلى أن الاتجاهات الواردة أدناه تشير إلى عدد محدود من البلدان، أغلبها في أوروبا وأمريكا الشمالية، بسبب عدم انتظام أنماط الإبلاغ. ومن ثم، قد لا يكون من الدقة في شيء إصدار تعميمات عن الاتجاهات العامة للجريمة بناء على تلك المعلومات المتاحة.

١٢- ومن ضمن أنواع الجرائم الخمسة المدروسة، شهد اثنان فقط (النهب والجرائم المتصلة بالمخدرات) تزايداً خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤،⁽¹⁶⁾ بينما تراجعت الأنواع الثلاثة الأخرى (القتل العمد والسطو على المنازل وسرقة السيارات) تراجعاً

(13) في إطار مشروع "تعزيز سيادة القانون في الرأس الأخضر" (CAVE JIMLOC - CPV/S30).

(14) متاح على الموقع الشبكي للمكتب (http://www.unodc.org/pdf/corruption/publications_nigeria_assessment.pdf)

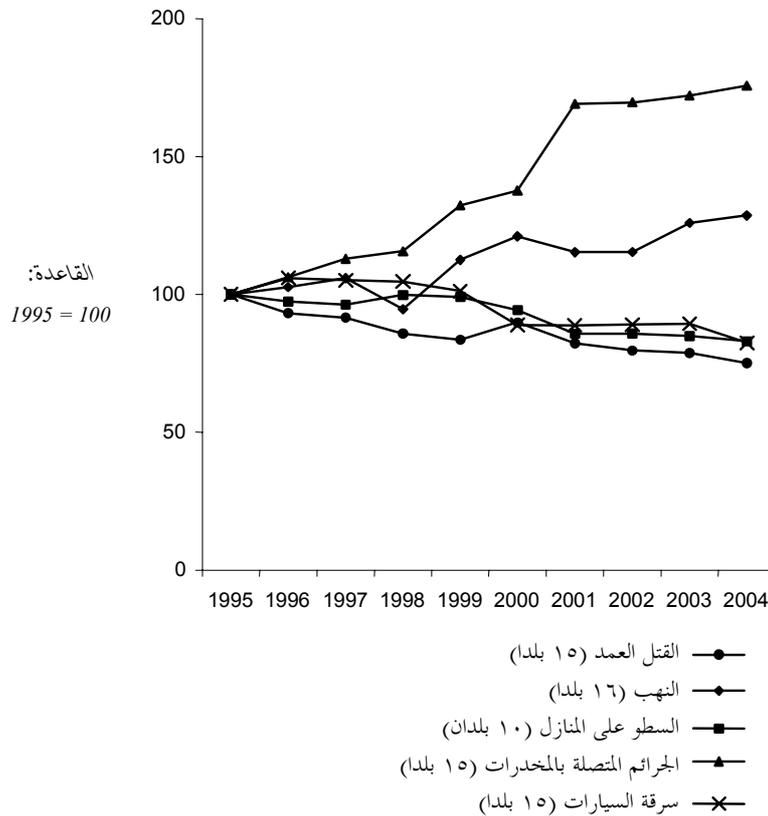
(15) متاح على الموقع الشبكي للمكتب (http://www.unodc.org/pdf/corruption/publications_indonesia_e_assessment.pdf)

(16) يستند التحليل إلى بيانات من دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة.

طفيفا. وقد لوحظ الأمر نفسه خلال الفترة القصيرة الممتدة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، حيث عرفت الاتجاهات استقرارا نسبيا.

الشكل الثاني

الاتجاهات في فئات منتقاة من الجرائم التقليدية المسجلة لدى الشرطة في بلدان أبلغت بشكل متنسق عن تلك الجرائم، ١٩٩٥-٢٠٠٤



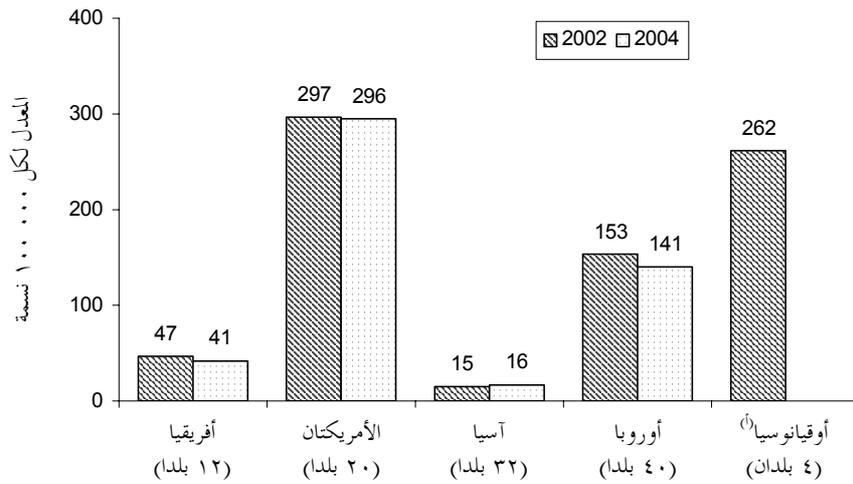
المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. ملحوظة: المتوسط المرجح لفئات منتقاة من الجرائم التقليدية المسجلة لدى الشرطة في بلدان أبلغت بشكل متنسق عن تلك الجرائم لكامل الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤، باستخدام الاستبيان الخاص بدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية (القاعدة: ١٩٩٥=١٠٠).

١٣- أما عن الاتجاهات في مختلف المناطق، فقد شهد المتوسط الإقليمي للمعدلات المسجلة لدى الشرطة عن الجرائم المتصلة بالمخدرات استقرارا خلال الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، بعد زيادة كبيرة جدا بين سنتي ١٩٩٨ و ٢٠٠١، بيد أنها لا تزال أعلى بكثير مما سجل خلال التسعينات. ويورد الشكل الثالث مقارنة بين متوسط المعدلات الإقليمية لسنتي

٢٠٠٢ و٢٠٠٤. وينبغي الإشارة، مع ذلك، إلى أن البيانات قد تعكس اختلاف السياسات المتبعة في مجال الجريمة باختلاف البلدان. فقد شهد عدد الجرائم المتصلة بالمخدرات في العديد من البلدان، على سبيل المثال، إما ارتفاعاً حاداً أو تراجعاً، بناءً على التغيرات التي دخلت على سياسات مراقبة المخدرات وأولويات إنفاذ القوانين.

الشكل الثالث

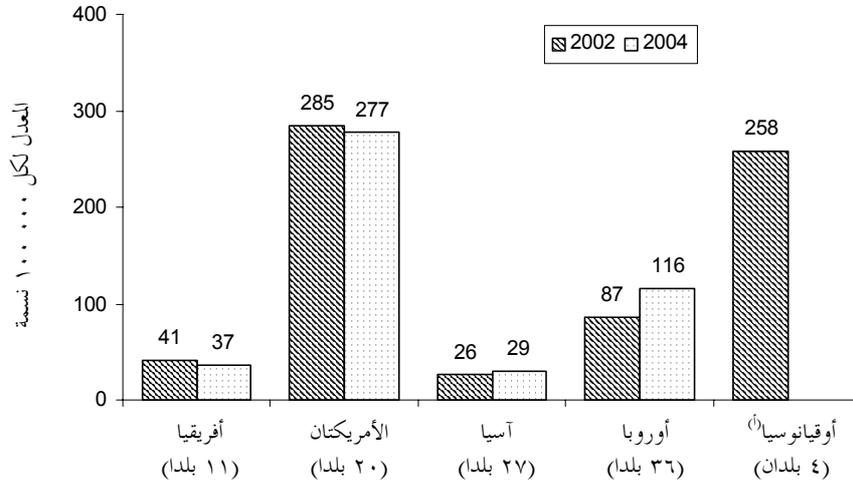
الجرائم المتصلة بالمخدرات، حسب المنطقة، في سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لانتهاكات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.
^(١) لا تتوفر بيانات عن سنة ٢٠٠٤.

١٤- ويورد الشكل الرابع عدد الأشخاص الموقوفين بسبب الجرائم المتصلة بالمخدرات لكل ١٠٠.٠٠٠ نسمة. وقد لوحظ ارتفاع كبير في أوروبا بين سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، بخلاف التراجع العام في الجرائم المتصلة بالمخدرات المسجلة لدى الشرطة. وثمة اختلاف ملحوظ في أوروبا بين معدل الجرائم المسجلة المرتبطة بالمخدرات ومعدل حالات الاعتقال ذات الصلة الذي كان أدنى بكثير في عام ٢٠٠٢ وبدأ يرتفع في عام ٢٠٠٤. وقد تدل البيانات على أن تلك الفترة شهدت اعتماد عدة بلدان في المنطقة سياسات أكثر فعالية في مجال إنفاذ القوانين الموجهة ضد الجرائم المتصلة بالمخدرات (وربما ضد الاتجار بالمخدرات على وجه الخصوص). أما في المناطق الأخرى، فقد ظلت البيانات المتعلقة بحالات الاعتقال في عام ٢٠٠٤ في نفس المستوى المسجل في عام ٢٠٠٢.

الشكل الرابع
عدد الأشخاص الموقوفين بسبب الجرائم المتصلة بالمخدرات، حسب المنطقة، في سنتي
٢٠٠٢ و ٢٠٠٤

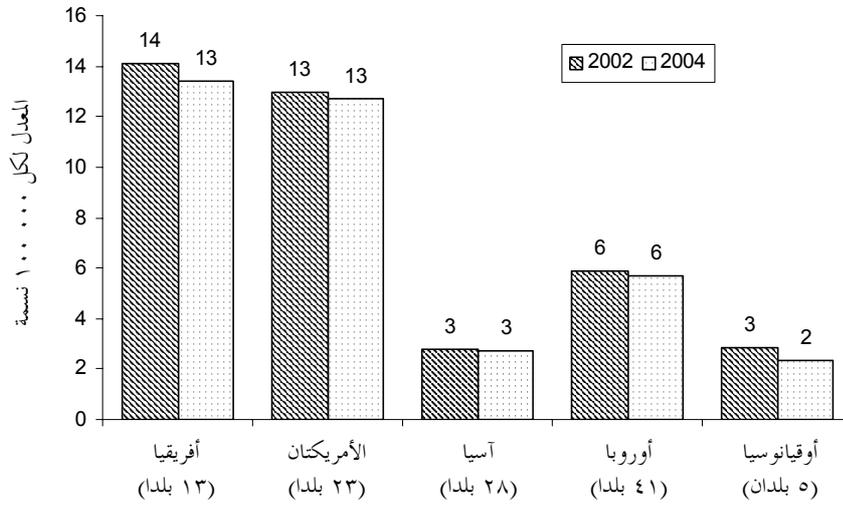


المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.
^(١) لا تتوفر بيانات عن سنة ٢٠٠٤.

١٥- ظل الاتجاه في جريمة القتل العمد مستقرا في جميع المناطق بين سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، كما بين الشكل الخامس. وتراجع المتوسط العام المرجح فيما يتعلق بجريمة القتل تراجعا طفيفا، من ٥,١ إلى ٤,٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. ولوحظ في أفريقيا وأوقيانوسيا انخفاض في المعدلات الإقليمية لعام ٢٠٠٢، بينما بقيت المعدلات قارة في جميع المناطق الأخرى. وتعتبر اتجاهات جريمة القتل مؤشرا هاما للسلامة والتنمية. ومع أن المعلومات الواردة عن البلدان النامية لا تزال غير كافية لرسم صورة دقيقة، فإن البيانات الخاصة بالمنطقة الأفريقية تشير إلى تراجع في الفترة قيد الدراسة.

الشكل الخامس

جريمة القتل العمد، حسب المنطقة، في سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤

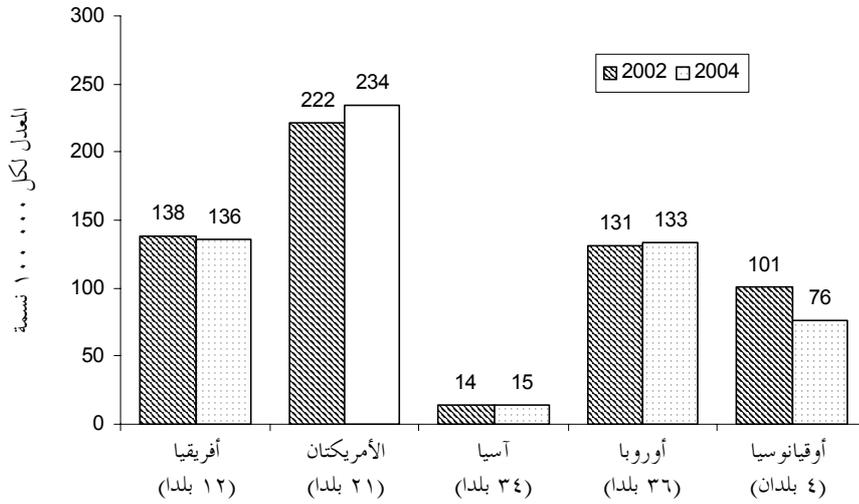


المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

١٦- وكانت سرقة الممتلكات باستخدام العنف (النهب) الجريمة التي تزايد الإبلاغ عنها في أكبر عدد من البلدان (٤١) من ضمن جميع أنواع الجرائم الأخرى. فقد ارتفع المتوسط العام المرجح لجرائم النهب المسجلة لدى الشرطة من ٦٦ إلى ٦٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وارتفعت المعدلات الإقليمية في الأمريكتين وآسيا وأوروبا، كما يبين الشكل السادس. وأدى انخفاض كبير في بلد واحد من بلدان أوقيانوسيا إلى تراجع المعدل في المنطقة بأسرها. ولوحظ أيضاً انخفاض طفيف في أفريقيا.

الشكل السادس

جرائم النهب المسجلة لدى الشرطة، حسب المنطقة، في سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

خامساً - استنتاجات

١٧- تمثل اتجاهات الجريمة مصدراً أساسياً يستخدم في تقييم السلامة والأمن وتحديد مقاييس التنمية. ولا تزال المعلومات الواردة عن البلدان النامية، التي تعاني غالباً من ارتفاع مستويات الجريمة، غير متجانسة ولا منتظمة. ولا تزال المعلومات عن اتجاهات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والفساد، إما غير متاحة أو نادرة جداً.

١٨- واستناداً إلى البيانات المتاحة عن الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، بدت مستويات الجريمة قارة نسبياً. وشهدت اتجاهات بعض أنواع الجرائم، لا سيما المتصلة بالمخدرات وجرائم النهب، ارتفاعاً على مدى الفترة الطويلة الممتدة بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤. وربما تكون هناك صلة بين هذين النوعين وبين الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي صلة يمكن إجراء مزيد من الدراسة بشأنها باستخدام التحليلات المضطلع بها على الصعيد الإقليمي.